

Distr.: General
1 May 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني
بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
16-7 تموز/يوليه 2020
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*
العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ
عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

ورقات مناقشة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مقدمة من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى

مذكرة من الأمانة العامة**

هذه الوثيقة هي تجميع للموجزات التنفيذية لورقات الموقف المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، المقدمة من مختلف المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى التي أنشأت وتعهّدت بنفسها آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 290/67. وقد نُشرت التقارير الكاملة على الموقع الشبكي للمنتدى المتاح في الرابط التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2020>

* E/HLPF/2020/1

** هذه الوثيقة هي تجميع للموجزات التنفيذية للورقات المواضيعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى من جانب المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، وهي لا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190620 270520 20-05587 (A)



أولا - المرأة

- 1 - حتى قبل بداية الأزمة التي تسبب فيها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان العالم يواجه أزمات متضاربة: أزمات عدم المساواة والتدهور البيئي، وتزايد انعدام الأمن، والنزاعات التي طال أمدها، وتنامي النزعة الأصولية، إلى جانب الهجمات الصريحة على تعددية الأطراف، والديمقراطية القائمة على المشاركة، والمجتمع المدني، والنساء المدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان.
- 2 - وتقف النساء والفتيات، على اختلافهن، على الخطوط الأمامية في هذه الأزمة، أيضا، بدءا من الزيادة الهائلة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر إلى فقدان الوظائف وسبل العيش، ولا سيما بالنظر إلى تمثيل المرأة والفتاة الزائد في العمل غير الرسمي، ومرورا بارتفاع معدلات جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنساني والعنف العائلي، وكذلك مرورا بالخطر المباشر على حياتهن بالنظر إلى دورهن في تقديم الرعاية، وكاختصاصيات في مجال الرعاية الصحية، وانتهاءً بالتحديات التي يواجهنها في إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وما يتصل بها من حقوق. وإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة المحتملة في التدابير التسلطية التي تتخذها الحكومات، وكذلك في عمليات استيلاء القيادات السياسية على السلطة في ضوء مرض فيروس كورونا، تهدد جميع تحركات المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية.
- 3 - وتتكشف تلك الأزمات حاليا على الصعيد العالمي في سياق عدد من أهم المحطات التاريخية في مجال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والفتاة. ويصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين اعتُرف فيهما بأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان. ويصادف أيضا الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، الذي عزز أهمية مشاركة المرأة في السلام والأمن، ومرور خمس سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، التي كُرس أحدها برمته لإنهاء عدم المساواة بين الجنسين.
- 4 - ولكي لا نخسر مكاسب ووعود مناسبات الذكرى السنوية تلك التي يُحتفل بها حاليا، يجب توفير الموارد للحركات النسوية والنسائية وحمايتها واحترامها على الصعيد العالمي. وليس توفير الموارد لتلك الحركات وحمايتها واحترامها هو ما يمليه علينا الصواب فحسب، بل إنه سيؤدي أيضا إلى اتخاذ إجراءات معجلة شاملة للجميع عن طريق تهيئة ذلك النوع من الضغط العام الذي يولد الإرادة السياسية.
- 5 - وما فتئ المدافعون والمدافعات عن حقوق المرأة وأنصار ونصيرات الحركة النسوية يشككون في نهج "العمل بالطريقة المعتادة" ويمارسون ضغوطا من أجل رؤى للعالم تكون أعدل وأكثر مساواة. وبالاعتماد على ما بحوزتنا من أدوات التحليل، سيتمكن مقرر السياسات من تصور طرق جديدة لتسيير الأمور تستجيب لاحتياجات وحقوق الفئات التي تركت بعيدا خلف الركب.
- 6 - وبمنتهى البساطة، من دون تمكين الحركات النسائية والنسوية على الطاولة، فإن السياسات تتجاهل الآثار المجنسة، والتفكير السائد الذي أوصل إلى حالة الأزمة هذه يستمر بلا رادع ولا هواده والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيستمر في الركود، هذا إذا لم يشرع في التدهور.
- 7 - ومنذ المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في عام 2016، ما انفكت المجموعة الرئيسية للمرأة تطالب بما يلي:

- (أ) يجب على الحكومات أن تدرج، بشكل جدي، النساء والفتيات، على اختلافهن، في مساعي صنع القرار والتنفيذ المتصلة بالأهداف؛
- (ب) يجب على الحكومات أن تضع حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، على اختلافهن، في صلب جهود رسم السياسات والتنفيذ المتصلة بالأهداف؛
- (ج) يجب على الحكومات وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما فيها الأمم المتحدة، أن تستثمر في جمع وتحليل بيانات مصنفة بما فيه الكفاية حسب نوع الجنس وعوامل أخرى؛
- (د) يجب على الحكومات والجهات من غير الدول أن تقوم بحماية وتعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني، وحماية حياة المدافعات عن حقوق الإنسان والبيئة؛
- (هـ) يجب على الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات الخيرية الخاصة، أن تقوم بتمويل الحركات النسائية والنسوية تمويلا كافيا، وكذلك التنفيذ المجنس للأهداف؛
- (و) يجب على الجميع أن يعملوا بصورة جماعية على تفكيك المعتقدات الأصولية وأنظمة القمع، بدءا من النظام الأبوي، ومرورا بال رأسمالية الليبرالية الجديدة، ووصولاً إلى النزعة العسكرية.
- 8 - وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه الحركات النسائية والنسوية في الدفع بالتغيير المنهجي، ينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أن تتعامل مع التوصيات الواردة أعلاه بجدية من أجل تسريع وتيرة العمل صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - الأطفال والشباب

- 9 - إن ما أحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يرقى إلى المستوى المقبول. ويمكن أن يمثل العقد المقبل مرحلة مفصلية هامة في المسار نحو تحقيق خطة عام 2030، والتعبئة من أجل تنفيذها.
- 10 - وتشير آثار الأزمة العالمية الناجمة عن مرض فيروس كورونا إلى صدمات طال أمدها من مظالم في مجال حقوق الإنسان، وتجاوزات لحدود تحمّل كوكب الأرض، وحالات تركيز للسلطة، ونظم اقتصادية ساعية إلى تحقيق الربح، وتفاوتات متراكمة تاريخياً، وتقويض ممنهج للقدرة على التكيف. ويتطلب الوفاء تضامن الشعوب والحكومات بعضها مع بعض، والتمسك بالمبادئ العالمية للكرامة وحقوق الإنسان، والوفاء بالالتزامات بالتغطية الصحية الشاملة وسن إجراءات متعددة الأطراف تتناسب وحجم الأزمة.
- 11 - ولا تزال الحدود العمرية والتمييز على أساس السن يشكلان حواجز بنيوية في طريق الشباب، في حين أن مشاركتهم في صنع القرار كثيرا ما تكون عملية رمزية ولا تشكل جهداً حقيقياً عابراً للأجيال يقوم على مبادئ المشاركة الهادفة للشباب.
- 12 - وتنتج الأمم المتحدة، في ظل حاجتها المتزايدة إلى التمويل، نحو القطاع الخاص، دون أي آليات للمساءلة أو أطر مستندة إلى القواعد ناظمة للشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- 13 - ومن أجل مواءمة الهيكل العالمي ابتغاء الاستجابة للمخاطر المعروفة والنائشة والمستقبلية، تشدد المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب على ما يلي:

(أ) يجب على البلدان أن تعمل معا على التصدي للوصم، والخوف والتضليل الإعلامي، وتمشيا مع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يتعين احترام الالتزامات بالحوكمة العالمية والجهود المتعددة الأطراف وتعزيزها وحفزها من أجل توقع الاحتياجات الحالية والمقبلة وتلبيتها على نحو ملائم؛

(ب) يجب أن يتمكن جميع البشر، بغض النظر عن أوضاعهم، من الحصول على خدمات عالية الجودة توفرها شبكات أمان اجتماعي قوية تموّل من خلال إعادة توزيع الثروة بشكل فعال؛

(ج) يتعين معالجة الإخفاقات في تقييم المخاطر ومنعها والتخفيف من حدتها والتصدي لها، من خلال نهج يشمل "المجتمع بأسره"، وذلك قبل أن تتحول إلى كوارث.

14 - ومن أجل مواصلة الهيكل العالمي ابتغاء تنفيذ خطة عام 2030 وغيرها من أطر التنمية المستدامة، تشدد المجموعة على ضرورة تنفيذ ما يلي:

(أ) التمسك بحقوق الإنسان، وتعزيز السلام والأمن، وضمان الحوكمة الرشيدة وممارسة سيادة القانون لضمان الرفاه وسبل العيش المستدامة للجميع؛

(ب) التغلب على الاضطهاد وأوجه عدم المساواة بجميع أشكالهما، ولا سيما ما يرتبط منها بمختلف الميول الجنسية والهويات الجنسانية، والحق في التحكم بالجسد، والتنوع الثقافي واللغوي، وكذلك الأشكال التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية؛

(ج) حماية التراث الطبيعي البيئي العالمي المشترك، وإرساء أطر ملزمة قانونا تعضد الحوكمة البيئية، ولا سيما في عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)، بوسائل منها عمليات تحوّل عادلة إلى اقتصاد خالٍ من الكربون؛

(د) تعزيز التنمية العمرانية المتكاملة لمعالجة أوجه التفاوت فيما بين مختلف أنواع المستوطنات البشرية على طول السلسلة المكانية؛

(هـ) مواصلة أطر الاقتصاد الكلي مع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، مع الاعتراف بالاقتصاد بوصفه مجموعة فرعية من المجتمع وكوكب الأرض؛

(و) فصل إمكانية الاستفادة من الخدمات الأساسية عن أي وضع من أوضاع الهجرة أو أي وضع آخر؛ وينبغي تسليط الضوء على أدوار مختلف الجهات الفاعلة المستفيدة من المهاجرين غير النظاميين والممارسات التعسفية، ووقف هذه الممارسات؛

(ز) استخدام نظم معارف من مصادر متنوعة، ولا سيما من خلال العلوم المفتوحة، للاسترشاد بها في القرارات ولرصدها؛

(ح) وضع أطر حوكمة استباقية تكفل العدالة في مجال التكنولوجيا، بدلا من إطالة أمد التفاوتات، والحد في الوقت نفسه من الفجوات والتبعيات التكنولوجية القائمة.

15 - وفي ضوء عملية الاستعراض الجارية التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، تشدد المجموعة على ضرورة أن يضطلع المنتدى بما يلي:

(أ) توفير القيادة والتوجيه في المجال السياسي من خلال تقييم التقدم المحرز، وتحديد الثغرات، وتبسيط الضوء على الممارسات الفضلى، واستكشاف مسارات جديدة في مجال السياسات، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية الأخرى وعن لجان المجلس؛

(ب) ضمان أساليب قائمة على الحقوق، ومشاركة هادفة، وأماكن محمية للشرائح المجتمعية البالغة الأهمية، ولا سيما المجموعات الرئيسية للجهات صاحبة المصلحة، استناداً إلى القرار 290/67؛

(ج) إنشاء آليات رسمية في إطار المبادئ التوجيهية للاستعراضات الوطنية الطوعية، من أجل ضمان مشاركة جديّة للجهات صاحبة المصلحة. وينبغي فحص الاستعراضات الوطنية الطوعية للتحقق من الجودة، ولا سيما في ما يتعلق بمنهجيات استخدام البيانات وإشراك الجهات صاحبة المصلحة، قبل تقديمها إلى المنتدى.

16 - ويجب أيضاً توفير مزيد من الموارد للأمانة العامة وللمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز الدعم التقني والفني المقدم للمنتدى.

ثالثاً - المنظمات غير الحكومية

17 - دفع وباء مرض فيروس كورونا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات معجلة وموحدة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى صدارة المشهد. ومن أجل أن تبلغ هذه الأزمة منتهاها، يجب على جميع البلدان العمل معاً، ويجب على جميع الأفراد الالتزام بالإجراءات اللازمة لوقف انتشار الفيروس ويجب على جميع القطاعات الإساهام في العمل على إنقاذ الأرواح، وكذلك تنفيذ حلول تدعم التعافي وتحد من خطر الأوبئة في المستقبل. وفي الوقت الحاضر من التاريخ، بالإمكان معرفة لا ما يمكن تحقيقه عندما يتحد البشر فحسب، ولكن أيضاً العواقب الوخيمة لتقديم الريح في الأهمية على البشر وعلى الكوكب.

18 - ومن الصعب في الوقت الحاضر اتباع الإجراءات المنتظمة النمطية التي كان يُستشَد بها في ما تضطلع به المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية من عمل قبل الأزمة. ومع ذلك، لدى دراسة عمل المنظمات غير الحكومية في التعجيل بالإجراءات وصياغة مسارات للتحويل في السعي إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، يمكن النظر إلى تلك الدروس نفسها المستفادة من إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة وعملها في الهدف المشترك المتمثل في سلامة الكوكب، بما في ذلك حياة البشر والنباتات والحيوانات، مع تحقق مبادئ السلام والإنصاف والعدالة الموجودة في صميمها. وعلاوة على ذلك، من الضروري ألا تؤدي تدابير الطوارئ إلى خنق الأصوات المستقلة، بل يجب بالأحرى أن تمكن المجتمعات المحلية من طرح مخاوفها وإيجاد الحلول الخاصة بها.

19 - ومن منظور نقاط الدخول المحتملة المحددة في "تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019" المعنون "المستقبل هو هذه اللحظة: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، درست المنظمات غير الحكومية عملها وقدمت مُدخلات من منظوراتها الفريدة. وفي حين يمكن تحديد ذلك العمل ضمن كل مسار من المسارات المتعددة الأهداف الواردة في التقرير، فإن عمل المنظمات غير الحكومية، في أغلب الأحيان، يتداخل حتى مع تلك الخطوط الأكثر شمولاً. وأي عمل يمكن أن يبدأ في مسار تعزيز رفاه الإنسان وقدراته يؤثر، في جميع الحالات تقريباً وبشكل إيجابي بالضرورة، على التراث الطبيعي البيئي العالمي المشترك أو يقتضي تحولا إلى اقتصادات مستدامة وعادلة، أو تطوير بيئات حضرية وشبه حضرية،

أو يستند إلى منظومات غذائية مستدامة أو كان قد استند إليها. والواقع هو أن الإجراءات الأعظم أثرا كانت إجراءات متعددة التخصصات وشاملة لعدة قطاعات، بما يطمس حدود القطاعات.

20 - وإجمالاً، لم تكن المشاريع المحددة هي العوامل المسرعة الحقيقية، بل ما كان يسم تلك المشاريع من حماس وعمليات. ولذلك، تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى التزام عالمي بالإجراءات التالية:

(أ) إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في كل عملية من عمليات التنمية المستدامة، مع تقييم وتمكين القدرات والحكمة والثقافة المحلية وإجراءات وضع العمليات في سياقها وإضفاء الطابع المحلي عليها؛

(ب) تمكين المجتمعات المحلية بالتعليم والتدريب وزيادة المعارف وتعزيز المهارات، وكذلك بالحق في أن تتولى قيادة تنميتها المستدامة بنفسها؛

(ج) تعزيز المدخلات والمشاركة والقيادة من جانب الناس الذين استبعدوا من النظم التي تكفل الرفاه وتوفر الفرص لإثبات قدراتهم؛

(د) اتخاذ إجراءات كلية ومتعددة القطاعات ومن جميع التخصصات تكفل ازدهار البيئة، بما في ذلك الحياة البشرية والحيوانية؛

(هـ) إكساب نظم الدعم المرنة وقابلية التكيف من أجل تلبية الحالات والاحتياجات المعقدة والمتطورة؛

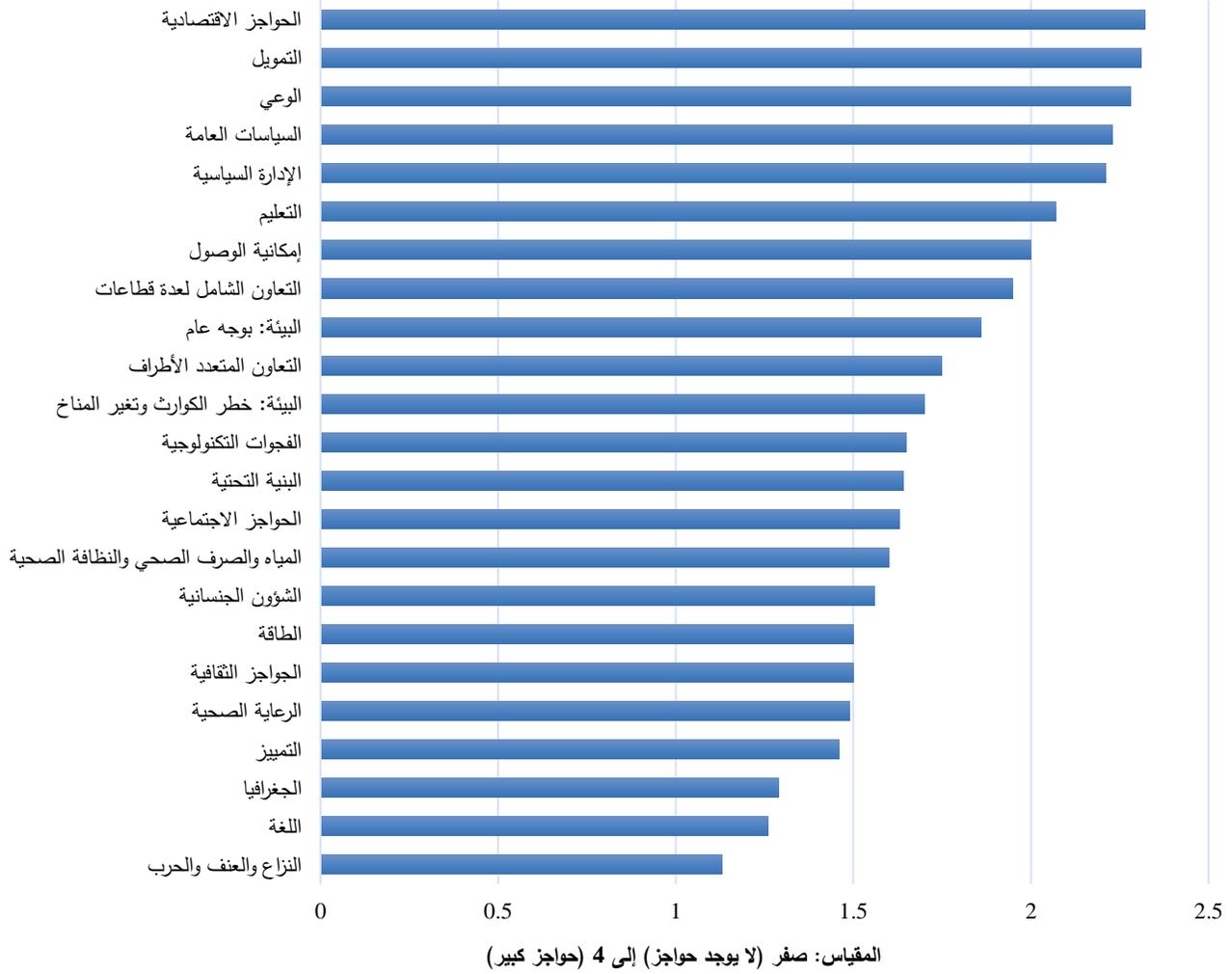
(و) استخدام الشفافية، والوصول الحر إلى المعلومات، وتحسين الاتصال في مختلف القطاعات ومع جميع الجهات الفاعلة؛

(ز) التعاون والتآزر عبر الحدود الوطنية وداخلها، مع جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، من أجل إيجاد الحلول والمرونة في الأجل الطويل، مع مواصلة تلبية الاحتياجات الفورية.

21 - وفي الوقت الراهن، لا يواجه المجتمع الدولي وباء فحسب، بل أيضاً تحديات مستمرة أمام تحقيق التنمية المستدامة حقاً. وفيما يخص المنظمات غير الحكومية، فإن أكبر الحواجز التي تحول دون التعجيل بالعمل والتحول هي الحواجز الاقتصادية المتمثلة في الفقر، والافتقار إلى التمويل اللازم للعمل من أجل التنمية المستدامة، والحاجة إلى التوعية، والتعليم، وعدم وجود سياسات وانعدام الإرادة السياسية للعمل والمساءلة (انظر الشكل).

22 - ومع ذلك، إذا استُخدم شمول الجميع والمشاركة المحلية كمسارين تحويليين، وإذا كانت الجهود تعاونية ومتضافرة، وإذا اعتمدت الحقيقة والتعاطف والإنصاف والعدالة كعوامل مسرعة، لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030 فحسب، بل ستتحقق أيضاً أهداف الاتفاقات والأطر والخطط الدولية التكميلية.

الحواجز التي تعترض المسارات التحويلية: نتائج دراسة استقصائية للتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي عاينه أعضاء المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية، لعام 2020



رابعاً - السلطات المحلية

23 - تشاطر الحكومات المحلية والإقليمية المجتمع الدولي والأمين العام شواغلها فيما يتعلق بالحاجة إلى تشجيع الطموحات وتسريع وثيرة التحول مع بدء عقد الإنجاز. ففي الظروف الحالية العصبية، وإذ يواجه العالم أزمة غير مسبوقة، أصبح من الواضح جداً أيضاً أن الفرصة سانحة لثني منحى المسار الحالي غير المستدام. وعلى نحو ما يبينه وباء مرض فيروس كورونا، يتعين تناول جميع خطط التنمية باعتبارها خطة واحدة ويتعين أن تستند إلى تقديم الخدمات على الصعيد المحلي، الذي تتولى قيادته حكومات محلية وإقليمية قوية قريبة إلى المجتمعات المحلية التي تخدمها.

24 - وفي خضم تفشي وباء مرض فيروس كورونا، ثبت أن توفير الخدمات العامة أمر أساسي في معالجة الأزمة. وسيكون للجهود المشتركة التي تبذلها الحكومات المحلية والإقليمية، بدعم من شبكات

السلطات المحلية والإقليمية، وكذلك من المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال التعلم من الأقران والتعاون اللامركزي، أهمية حاسمة في تذليل الصعوبات المترابطة التي يواجهها العالم، وهي ستسرع وتيرة العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25 - ويتطلب إضفاء الطابع المحلي على خطة عام 2030 تنسيقاً متعدد المستويات بين جهات متعددة صاحبة مصلحة، وإدماج تلك الخطة في الخطط والسياسات المحلية والإقليمية، ودعمها مالياً وتنمية القدرات لتمكين الحكومات المحلية والإقليمية من المشاركة على نحو فعال. وسيتم ترسيخ تنفيذ خطة عام 2030 في الأولويات المحلية والإقليمية إنشاء إطار جديد للحكومة يكون هادفاً وعملياً في الحياة اليومية للمواطنين.

26 - ولا يزال الإبلاغ المتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية يبين أن عملية إضفاء الطابع المحلي تختلف اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان. ومن الأهمية بمكان من ثم تنقيح الاستراتيجيات الرامية إلى تعبئة الحكومات المحلية والإقليمية وإشراكها. ولم تُستشر الحكومات المحلية والإقليمية في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي إلا في ما نسبته 42 في المائة من البلدان التي قدمت تقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الفترة الواقعة بين عامي 2016 و 2019، ولم يشارك سوى ما نسبته 33 في المائة من تلك الحكومات في آليات التنسيق الوطنية المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإذا أُريد للأهداف أن تتحقق، فمن الأهمية بمكان ضمان إشراك تلك الحكومات في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي، وتوافر بيانات محلية مصنفة حسب نوع الجنس. وينبغي النظر إلى تلك العمليات على أنها فرص لتنقيح السياسات من أجل توليد مزيد من قوة الدفع للأهداف وملكيته.

27 - وتدعى النظم الدولية والحكومات الوطنية إلى النهوض بالإصلاحات اللازمة لتعزيز موارد الحكومات البلدية والإقليمية، والنهوض بالأطر التنظيمية الوافية التي تسمح بمواءمة الخطط الوطنية والإقليمية والمحلية، لإطلاق طاقات وسائل التنفيذ للحكومات المحلية والإقليمية في نهاية المطاف من أجل تحقيق الأهداف.

28 - وتشدد المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية على ضرورة أن يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى حيزاً للحكومات المحلية والإقليمية والوطنية من أجل مناقشة آليات مبتكرة للحكومة وتدعو المجموعة إلى إنشاء منتدى شامل للجميع يشجع على إقامة حوار قوي مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة على المستويين المحلي والإقليمي، ويضفي صبغة مؤسسية عليه، ويتوافر فيه لجميع مجالات الحكم منبراً لمتابعة جهودها وعرض تلك الجهود وإطلاع الآخرين عليها، وذلك لتجنب ترك الحكومة المحلية والإقليمية والتماسك الإقليمي خلف الركب.

29 - وترحب المجموعة بإدراج دورة بشأن تعزيز العمل على الصعيد المحلي من أجل الإسراع بتنفيذ خطة عام 2030 بهدف تناول التدابير الرامية إلى تمكين ودعم المدن، والسلطات المحلية والإقليمية، والأقاليم والمجتمعات المحلية، ومناقشة مسائل تتعلق بالتنوع البيولوجي، والتنوع البيولوجي، والتنمية الحضرية المستدامة، والبنى التحتية، والثقافة، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، والخدمات المتمحورة حول الإنسان، ضمن مواضيع أخرى. وتقترح المجموعة بقوة ربط تلك الدورة بمنتدى الحكومات المحلية والإقليمية المقرر عقده على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020.

30 - وتؤكد المجموعة من جديد التزام هيئتها المنظمة بإضفاء الطابع المحلي على جميع خطط التنمية العالمية وتعزيز إعداد الاستعراضات المحلية والإقليمية الطوعية، التي تروج لها اتحادات الحكومات المحلية والإقليمية، بإسهامات من جميع الحكومات المحلية والإقليمية في الإقليم المعني.

خامسا - العمال والنقابات العمالية

31 - يتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير على التقدم المحرز في تحقيق الهدف 8، المتعلق بتعزيز السياسات الشاملة للجميع على المستويات الاجتماعية والاقتصادي والبيئي.

32 - وأكسبت أزمة مرض فيروس كورونا تحقيق الهدف 8 أهمية أكبر من أي وقت مضى، حيث إنها تبرز أهمية ضمان السلامة والصحة المهنيين، وحماية الوظائف وحقوق العمال، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، والتصدي للبطالة والصددمات التي تتعرض لها العمالة غير النظامية. وتؤيد المجموعة الرئيسية للعمال والنقابات العمالية الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا لعام 2019"، إلى اعتماد حزمة حوافز متمحورة حول الإنسان لحماية صحة العمال ودخلهم. والحكومات مدعوة إلى وضع استجابات منسقة ومتعددة الأطراف، مثل إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية مكرس بوجه خاص لتحقيق الهدفين 1 و 3. وينبغي استكمال تلك التدابير بالتوصيات الواردة أدناه للتعجيل بتحقيق الهدف 8 وتنفيذ خطة عام 2030.

الاقتصادات المستدامة والعادلة

33 - تنفيذ وإنفاذ الحد الأدنى القانوني للأجور الذي يضمن الكرامة لجميع العمال وأسرهم. وضمان حقوق المفاوضات الجماعية لتحقيق أجور عادلة تتجاوز مستوى الحد الأدنى للأجور ولتعزيز الاتفاقات الجماعية ذات التغطية القطاعية (الأهداف 1 و 8 و 10).

34 - ووضع حد أدنى لحماية اليد العاملة يضمن الحقوق الأساسية للعمال، وحدا أدنى مناسباً للأجور، وحدوداً قصوى لوقت العمل، والسلامة والصحة في العمل (الأهداف 1 و 5 و 8 و 10 و 16).

35 - وتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية والانتفاع بالرعاية الصحية الشاملة من أجل كفالة تغطية عامة وشاملة للعمال في جميع أشكال العمل، من خلال مزيج من الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية القائمة على الضرائب والضمان الاجتماعي القائم على الاشتراك، بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية، أي اتفاقية المنظمة بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102)، وتوصيتها بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، 2012 (رقم 202) (الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 8 و 10 و 11).

36 - واتخاذ إجراءات ملموسة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير النظامي وفقاً لتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2015 (رقم 204)، مؤيدةً بتوصية المنظمة بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، 2012 (رقم 202) (الأهداف 5 و 8 و 10).

37 - والاستثمار في نظم التعليم العام الجيدة، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي، وضمان فرص التعلم مدى الحياة التي تمكن الناس من اكتساب المهارات وإعادة اكتسابها طوال حياتهم بأكملها لمواجهة التحولات البيئية والتكنولوجية (الهدفان 4 و 8).

- 38 - ودعم إنشاء نظام حوكمة دولي، ومعايير لأعمال المنصات الرقمية وقواعد ناظمة لاستخدام البيانات من أجل الانتقال التكنولوجي (الهدفان 8 و 9).
- 39 - ووضع وإنفاذ تشريعات ناظمة للمساواة في الأجر، وخدمات الرعاية، وتقاسم المسؤوليات، وبشأن التمييز الجنساني، بما في ذلك تدابير الشفافية في مسألة الأجر، والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190)، وتوصية المنظمة بشأن العنف والتحرش، 2019 (رقم 206)، وتنفيذهما تنفيذاً فعلياً (الهدفان 5 و 8).

إزالة الكربون من مصادر الطاقة وإمكانية حصول الجميع عليها

- 40 - تقييم العوامل الخارجية للنشاط الاقتصادي، كالعواقب البيئية، ووضع تدابير إحصائية تتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 41 - وتشجيع الاستثمارات في المجالات الرئيسية للعمل المستدام والابتكارات التكنولوجية من أجل الحد من آثار الإنتاج على البيئة (الهدفان 8 و 13).
- 42 - وتصميم وتنفيذ خطط للانتقال العادل مع ممثلي العمال وأصحاب العمل من أجل النهوض بإزالة الكربون من مصادر الطاقة، والمدن المستدامة، وقدرة المجتمعات الريفية على الصمود، ابتغاء عدم ترك أحد خلف الركب (الأهداف 7 و 8 و 11).
- 43 - وتقديم مساعدة تقنية وقانونية ومالية وتنفيذ سياسات صناعية عامة مؤاتية للانتقال إلى نموذج إنتاج دائري منخفض الكربون، مع مستويات أفضل للبحث والتطوير والابتكار، واستدامة اجتماعية وبيئية واقتصادية أكبر (الهدفان 8 و 13).

الحوكمة والعمل الجماعي

- 44 - إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي من أجل تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما تحقيق الهدف 8 (الحوكمة).
- 45 - وكفالة احترام الحق في حرية تكوين الجمعيات، والحق في المفاوضة الجماعية، والحق في التنظيم (اتفاقية منظمة العمل الدولية للحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87) واتفاقية منظمة العمل الدولية لحق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98))، من أجل ضمان التمثيل الجماعي للعمال وأصحاب العمل في عمليات الحوار الاجتماعي (العمل الجماعي).
- 46 - وتحسين توافر البيانات الإحصائية وقابليتها للمقارنة (ولا سيما فيما يخص البلدان الأقل نمواً) من أجل إتاحة إجراء تحليلات أشمل وأقوى وأدق للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 8 (الحوكمة العالمية).

سادسا - التعليم والأوساط الأكاديمية

- 47 - ينصب تركيز ورقة مجموعة الجهات صاحبة المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية على دور التعليم في تنفيذ خطة عام 2030، ابتغاء القيام، من خلال منظورات مختلفة، بتحليل السبب في كون

المجتمع الدولي لا يزال غير سائر على الطريق الصحيح إلى تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتتبع جميع النقاط المطروحة في الورقة من وجهة النظر القائلة بأن التعليم والتعلم مدى الحياة ينبغي أن يعاملا على أنهما من حقوق الإنسان الأساسية والصالح العام. وتسعى المجموعة أيضا، في ورقتها، إلى التأكيد على أن استغلال التعليم تجاريا لا يزال يشكل تحديا رئيسيا أمام النظر إلى التعليم كحق من حقوق الإنسان.

48 - وينقسم التحليل إلى ثلاثة أقسام، يجري فيها إحراز تقدم فيما يتعلق بتحقيق الهدف 4 والتحديات التي ينطوي عليها تحقيقه والتحسينات اللازمة لكفالة بيان ذلك الإنجاز. وتؤخذ في الاعتبار مختلف أبعاد التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتقدم المحرز حتى تاريخه. ومن المهم التشديد على أن النهج القائم على حقوق الإنسان هو الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يؤدي ذلك النهج إلى تطوير قدرات الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتها فحسب، بل يشجع أيضا أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم.

49 - والتتويه بالتقدم المحرز هو جزء أساسي في فهم ما الذي يلزم إنجازه أيضا من أجل العودة إلى المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق الهدف 4. وفي هذا الصدد، يشار، على سبيل المثال، إلى التقدم الهائل المحرز نحو بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي، وإلى التحرك المستمر نحو تحقيق تكافؤ الجنسين المشاهد في الجيل السابق، نظرا لأن عدد الفتيات والشابات في أنحاء كثيرة من العالم يفوق عدد الفتيان والشبان في المدارس والجامعات.

50 - وتسعى المجموعة أيضا، في الورقة، إلى إبراز مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الهدف 4، الذي كثيرا ما لا يُقدَّر حقَّ قدره. ويظل المجتمع المدني إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في توفير التعليم، من خلال وسائل رسمية وغير رسمية وغير نظامية في جميع أنحاء العالم، وهو على الرغم من مواجهة تحديات رئيسية فيما يتعلق بتقلص الفضاءات التي يمكنه أن يتحرك ضمنها، لا يزال في الطليعة في التصدي لتلك المسألة، يوما بعد يوم.

51 - بيد أنه في حين أن تقدير الإنجازات يشكل بداية جيدة، فمن المهم أيضا أن يفهم المرء بدقة التحديات التي ينطوي عليها تحقيق الهدف 4. وبسبب التحديات في مجال السياسات والمجال المالي على حد سواء، يواجه الأطفال والشباب والبالغون، ولا سيما في بلدان الجنوب، عقبات كبيرة تحول دون التمتع الفعلي بحقوقهم في التعليم. وفي السياسات القائمة والجديدة على السواء، في جميع أنحاء العالم، لا يزال الاستبعاد والتمييز يشكلان عقبتين كبيرتين أمام تحقيق الهدف 4، تعززهما مسائل عدم المساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، يشكل النزاع وتغير المناخ والهجرة تحديات كبيرة أمام الحكومات والمجتمع الدولي فيما يتعلق بإحراز تقدم كبير صوب تحقيق الهدف.

52 - وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك مسألة إشكالية تتمثل في أنه بالرغم من أن من المقبول على نطاق واسع أن يلزم مزيد من الموارد لتمويل تنفيذ خطة عام 2030، فإنه لا يوجد توافق آراء بشأن الاستراتيجيات التي ينبغي أن تعتمد عليها الحكومات والجهات المانحة الدولية لحماية حقوق ومصالح من تُركوا خلف الركب.

53 - ويتضمن أحد الأقسام الحاسمة من الورقة التحسينات الموصى بها اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030. ولا يقتصر إعمال الحق في التعليم على ضمان الحصول على الخدمات المدرسية، بل يشمل أيضا محتوى التعليم وطرائق التدريس وحوكمة المدارس. وينبغي وضع مفهوم التعليم التحويلي في صلب المناقشات المتصلة بالسياسات المتعلقة بنوعية التعليم.

54 - وأخيراً، ونظراً لتزايد التهديد بخصخصة التعليم واستغلاله تجارياً، وكذلك السياسات الرجعية المشاهدة في مختلف البلدان والمناطق، فإن مجموعة الجهات صاحبة المصلحة في مجال التعليم والأوساط الأكاديمية تعرب عن اعتقادها بضرورة أن يستهدف التمويل العام دائماً تعزيز نظم التعليم العام، على النحو المنصوص عليه في قانون حقوق الإنسان.

سابعاً - قطاع الأعمال التجارية والصناعية

55 - غير أنه، حتى في الوقت الذي يحتشد فيه المجتمع العالمي وقطاع الأعمال وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة لهزيمة مرض فيروس كورونا، فمن المهم ألا يغيب عن البال ضرورة تنفيذ الالتزامات المتصلة بخطة عام 2030. والخطة هي خريطة طريق للاستجابات لتأثيرات الوباء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال العمالة، ستضعنا على الطريق الصحيح نحو التنمية المرنة والمستدامة التي لا تترك أحداً خلف الركب.

56 - والمجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية على استعداد لتوحيد الجهود مع الحكومات والأمم المتحدة في الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي التصدي بقوة للوباء مع النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يشرك خبراء و "ممارسين" من القطاع الخاص وأن يعيى البلدان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لإعادة البناء على نحو أفضل وأقوى طوال عملية التعافي من آثار مرض فيروس كورونا، وذلك بالعمل في إطار خطة عام 2030.

تعزيز حوكمة المنتدى السياسي الرفيع المستوى وإنشاء بنية تحتية مؤسسية من أجل إشراك قطاع الأعمال على نحو هادف وعملي

57 - الحكومات مدعوة إلى دعم وتوفير أدوات تفاعل وفرص جديدة لمنظومة الأمم المتحدة، والحكومات، والمؤسسات التجارية وجهات أخرى صاحبة مصلحة للعمل معا لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. ولضمان إحداث تأثير جماعي أقوى، يلزم إنشاء بنية تحتية مؤسسية جديدة لإدماج الدراية في مجال الأعمال التجارية، والشراكات والموارد المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030 وعقد العمل.

58 - ولا بد أن يجري في إطار تقييم السياسات والحوار على صعيد الأمم المتحدة والصعيدين الإقليمي والوطني دعوة الأعمال التجارية إلى تقديم آرائها وإدماج تلك الآراء على أساس أكثر منهجية وفي جميع أعمال تصميم السياسات وتنفيذها وتتبعها.

إعطاء الأولوية للعوامل المساعدة الأساسية للعمل في مجال الأعمال التجارية في جميع أهداف التنمية المستدامة

59 - في المستقبل، ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يعطي الأولوية للعوامل المساعدة الأساسية للعمل في جميع أهداف التنمية المستدامة. وفيما يخص الأعمال التجارية، ترتبط تلك العوامل المساعدة الأساسية بالنهوض برقاء الإنسان وبناء القدرات البشرية، والقضاء على الفقر، وضمان الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية، مثل الصحة والتعليم والمياه والطاقة والصرف الصحي.

60 - وتعتقد المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية أن تركيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتداه المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ينبغي أن يكون على حفز التكنولوجيا العالمية وتدفقات التمويل من أجل التمكين والنمو الاقتصاديين، ومسارات الاستدامة الأطول أجلا، وإيجاد حلول متكاملة من خلال التعاون والشراكات على جميع المستويات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإعادة تأسيس سبل العيش، وتعزيز التأهب في مجال الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها، وتعزيز الاستفادة من خدمات البنى التحتية مثل المياه النظيفة والكهرباء والاتصال الإلكتروني، مع ترسيخ القدرة على الصمود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

61 - وينبغي للجهود المبذولة فيما يتعلق بعقد العمل والإنجاز أن تتناول التعافي من الصدمة الرباعية التي طالت الرعاية الصحية، والوظائف، والأمن الغذائي والنشاط الاقتصادي، الناجمة عن أزمة مرض فيروس كورونا، على أساس الحكم الرشيد وسيادة القانون على النحو المبين في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وسيكون وجود عدد أكبر من الهياكل التعاونية على الصعيدين الوطني والعالمي، من أجل تبادل الخبرات، والدخول في حوار، وإطلاق الشراكات مع قطاع الأعمال، أمرا حاسما لتحقيق هذا التعافي.

إطلاق العنان لإمكانات الشراكات مع قطاع الأعمال، مع التشديد على استجابة لمواجهة الوباء والتعافي منه، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة

62 - تمشيا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يعمم النهج التعاونية بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال من أجل النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يبدأ حوارا مستمرا مع قطاع الأعمال من أجل حفز وتوسيع نطاق الشراكات التي تخلق قيمة مشتركة قابلة للقياس من أجل تحقيق الأهداف.

تحسين الروابط بين الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية والمنسقين المقيمين

63 - ينبغي أن تكون عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية على الصعيدين الوطني والدولي أشمل للجميع، وذلك عن طريق إشراك المدخلات الموضوعية المعترف بها من قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن ينظر في تعميم عملية تشاور مع قطاع الأعمال والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتعزيز المعلومات المتعلقة بالإعداد للاستعراضات الوطنية الطوعية ومتابعتها، ورصد تلك الاستعراضات وتتبعها.

64 - وسيكون المنسقون المقيمون عوامل حفازة مهمة للإجراءات المرتبطة بكل من أهداف التنمية المستدامة ومرض فيروس كورونا 19 التي تتخذها الحكومات والأعمال التجارية. ويتعين على المنسقين المقيمين أن يوائمو عملهم بصورة وثيقة مع ممثلي الأعمال التجارية واتحادات أرباب العمل والشبكات المحلية للاتفاق العالمي.

ثامنا - الأشخاص ذوي الإعاقة

65 - كما لاحظت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يمكن تنفيذ خطة التنمية الدولية الجديدة إذا لم يُنظر في إدماج الإعاقة عند نقطة البداية. ومن أجل المضي قدما نحو تنمية شاملة للجميع، ينبغي استخدام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة كأداتين تعزز إحداهما الأخرى.

66 - واستجابة لعقد العمل للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، تقدم مجموعة الجهات صاحبة المصلحة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة التوصيات المبيّنة أدناه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

67 - **مرض فيروس كورونا** - من الملح للغاية، في ضوء وباء مرض فيروس كورونا وأثره غير المتناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة، أن تعمل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة فوراً على حماية وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

68 - **البيانات** - تدعى الدول إلى زيادة جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتصنيفها وإدراج المجموعة الموجزة للأسئلة المتعلقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن في جميع الدراسات الاستقصائية والتعدادات للأسر المعيشية لكفالة أن يعالج صانعو السياسات الثغرات من خلال صنع السياسات القائم على الأدلة. ويجب على الإحصائيين أن يبدأوا في جمع البيانات في المجالات ذات الأولوية باستخدام تلك الأسئلة، وأن يرشدوا صانعي السياسات، الذين يتعين عليهم، بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتماشياً مع الفقرة 3 من المادة 4 من الاتفاقية، سن أنظمة وقوانين جديدة لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم على قدم المساواة مع غيرهم في المجتمع.

69 - **النهج القائم على الحقوق إزاء تمويل التنمية** - تدعى الدول إلى الأخذ بنهج قائم على الحقوق إزاء تمويل التنمية بغية ضمان اعتبار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات المالية والبرامج ذات الصلة الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة.

70 - **الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً** - تدعى الدول إلى ضمان شمول السياسات والبرامج للتقاطعية وفئات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً. والأشخاص ذوي الإعاقة متنوعون بشكل لا يصدق من حيث هوياتهم، ومن يعانون من بينهم من أشكال متداخلة من التمييز هم أكثر عرضة للاستبعاد من المجتمع. ومن الضروري أن تتاح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الذين ينتمون منهم إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، في المناطق الريفية والحضرية، بمن فيهم الأشخاص المصابون بالمهق، والأشخاص المصابون بالجذام، والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية والفكرية والحسية والنمائية، والأشخاص ذوي الإعاقات الإدراكية (أو الأشخاص المصابون بالعتة)، وكذلك الأطفال والشباب والنساء والمسنون والشعوب الأصلية وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة، فرصٌ متساوية للمساهمة في التنمية المستدامة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعلي.

71 - **تيسير الوصول لذوي الإعاقة** - تدعى الدول إلى تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى البيئة المبنية، والمعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا، والنظم وغيرها من المرافق، بما يتماشى مع الاتفاقية وخطة عام 2030. وبغية دعم هذا الهدف، أطلق الأمين العام استراتيجية

الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة من أجل تحقيق تغيير مستدام وكفيل بالتغيير نحو إدماج منظور الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

72 - **بناء القدرات** - تدعى الدول إلى دعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بقدرة وموارد أكبر من أجل تلبية الطلب المتزايد على توفير الخبرة التقنية للحكومات ومتابعة العمليات الدولية. وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضا أن تضع برامج مشتركة تجمع من خلالها بين الحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وكيانات الأمم المتحدة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ولا سيما بالنسبة إلى الأشخاص الذين تركوا بعيدا عن الركب.

73 - **العمل الإنساني** - تدعى الدول إلى إدماج المبادئ التوجيهية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جميع الأعمال الإنسانية.

تاسعا - مجموعات المتطوعين

74 - يمثل المتطوعون عناصر أساسية ومن الضروري توفير الدعم لهم بغية النجاح في تنفيذ خطة عام 2030. ووفقاً للتقرير المعنون "حالة العمل التطوعي في العالم لعام 2018: الخيط الرابط - العمل التطوعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود" (*The 2018 State of the World's Volunteerism Report: The Thread that Binds - Volunteerism and Community Resilience*)، الذي أعده برنامج متطوعي الأمم المتحدة، فإن ما يقدر بـ 1.1 بليون متطوع يحدثون فرقاً في القضايا التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية، وكثيراً ما يتم ذلك في أصعب الظروف. ولن يتحقق طموح أهداف التنمية المستدامة بدون إسهامات الملايين من المتطوعين، والمنظمات التي يقودها المتطوعون، المدعومين والممكنين على النحو الواجب في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. ومن شأن القوة الكفيلة بالتغيير للعمل التطوعي على وجه الخصوص أن تسهم في عقد العمل إذا ما تم الدفاع عنها على النحو المناسب.

75 - وعلى الرغم من أن العمل التطوعي ظاهرة عالمية، فإنه لا يحدث بمعدلات وفعالية متساوية، إذ إنه يكون أقوى عندما يُعترف به ويُدعم. وتضطلع الحكومات الوطنية والمحلية، ومنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومجموعات المتطوعين والمتطوعون أنفسهم بدور في تهيئة بيئة مؤاتية للعمل التطوعي والمحافظة عليها. وعندما تتكامل هذه الأعمال بالنجاح، فإن طاقة العمل التطوعي تنطلق ويتمكن المتطوعون من تقديم أكبر مساهمة ممكنة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء.

التوصيات

76 - تقدم مجموعة الجهات صاحبة المصلحة التي تمثل المتطوعين التوصيات المبينة أدناه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 وما بعده.

1 - الاعتراف رسمياً بإسهام العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020

77 - تُشجّع جميع الدول الأعضاء على إدراج مساهمة المتطوعين في استعراضاتها الوطنية الطوعية. وفي عام 2019، أدرجت بلدان متنوعة مثل آيسلندا وباكستان وسيراليون وشيلي وعمان وغانا وكمبوديا وكوت ديفوار ومنغوليا مساهمات المتطوعين في استعراضاتها الوطنية الطوعية.

2 - كفاءة الاعتراف الكامل بمجموعات المتطوعين ودعمها بشكل تام في الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030

78 - تُشجّع جميع البلدان على إدماج العمل التطوعي في خططها واستراتيجياتها. وقد أصدرت عدة دول أعضاء بالفعل تشريعات تدعم العمل التطوعي وتشجع عليه. وتوجد حالياً سياسات أو تشريعات بشأن العمل التطوعي في نحو 90 بلداً في جميع أنحاء العالم.

3 - تتبع خطى الدول الأعضاء عبر تأكيد الدعم الكامل لتنفيذ القرار 290/67، الذي تعرب فيه عن تأييدها لمشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية

79 - تُشجّع جميع الحكومات على مواصلة إشراك جميع أصحاب المصلحة كمساهمين في السياسات التي تتيح للجميع العمل من أجل تحقيق خطة عام 2030 وكمتقنين منها. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت الجمعية العامة، في قرارها 140/73، الذي اشتركت في تيسيره، من خلال اللجنة الثالثة، البعثات الدائمة للاتحاد الروسي والبرازيل وشيلي واليابان وشاركت في تقديمه 124 دولة عضواً، على المتطوعين وشجعت الدول الأعضاء على زيادة التعاون مع المنظمات التي تشرك المتطوعين في عملها ومنظمات المجتمع المدني. وفي القرار، دُعيت الدول الأعضاء أيضاً إلى إدراج معلومات بشأن حجم وإسهام وتأثير العمل التطوعي في الاستعراضات الوطنية الطوعية المقبلة، وإشراك المتطوعين في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وفي إطار مشاركة المواطنين على نطاق أوسع.

4 - التأكد من اشتغال إطار المساءلة والشفافية والاستعراض الخاص بأهداف التنمية المستدامة على إجراء مشاورات مع المجتمع المحلي على جميع المستويات، بما يشمل تمثيل أكثر الأصوات تهميشاً والمتطوعين الذين يعملون معها عن كثب

80 - تُشجّع جميع الدول الأعضاء على التشاور مع مجموعات المتطوعين وإشراك المتطوعين والأصوات الأكثر تهميشاً كجزء من آلية استعراض أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي. ويعمل المتطوعون والمجموعات التي تنظم المتطوعين يومياً لتحقيق الأهداف في مجتمعاتهم المحلية. ولذلك يجب أن تتاح لهم فرصة إدراجهم في صياغة وتتبع السياسات التي تؤثر عليهم.

عاشرًا - الشيخوخة

81 - يتطلب التعجيل باتخاذ إجراءات لتنفيذ خطة عام 2030 للأشخاص من جميع الأعمار سياسات عامة تستند إلى نهج على مسار الحياة وإلى إطار حقوق الإنسان. ويسلط تقرير التنمية المستدامة على

الصعيد العالمي لعام 2019 الضوء على الرفاه بوصفه محركا رئيسيا للتنمية المستدامة، ويشدّد فيه على ضرورة معالجة أوجه عدم المساواة والحرمان بالنسبة لجميع الأعمار .

82 - وللاتجاهات الديمغرافية آثار هامة على التشريعات والسياسات والبرامج والخدمات. ووفقا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مثل الأشخاص البالغون من العمر 65 سنة فأكثر 9 في المائة من سكان العالم في عام 2019، مع توقع ارتفاع عددهم ليلعب نسبة 12 في المائة بحلول عام 2030 و 16 في المائة بحلول عام 2050. ويجب على الدول الأعضاء أن تضع خططا تأخذ في الاعتبار أن العالم يتجه نحو الشيخوخة.

83 - ويبرز وباء مرض فيروس كورونا، الذي يؤثر بشكل غير متناسب على كبار السن والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية كامنة، أهمية التعاون المتعدد الأوجه واتباع نهج شامل للمجتمع ككل في توفير نظم صحية مزوّدة بما يلزم من الموارد تستجيب لجميع الأعمار. ويمثل بدء عقد منظمة الصحة العالمية للتمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة للفترة (2020-2030) فرصة للاعتراف الكامل بأن العالم يشيخ ولضمان أن يتمكن الجميع من العيش حياة أطول وبصحة أوفر. فالاقتصاد السليم يتطلب أشخاصا أصحاء من جميع الفئات العمرية.

84 - وهناك تشريعات وسياسات عامة تتطوي على التمييز ضد المسنين والتميز على أساس السن، على غرار السن الإلزامية لإنهاء الخدمة أو السياسات التي تنص على وضع حدود قصوى للسن من أجل الاستفادة من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات، إلى جانب ذلك، تُفاقم ندرة البيانات المحددة المتعلقة بكبار السن أوجه الحرمان القائمة، وتحبس كبار السن في فخ الفقر المزمن وتحرمهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة.

85 - وفي عام 2050، ستشكل النساء 54 في المائة من سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، و 59 في المائة من مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم 80 سنة فأكثر. وتتزايد الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المرأة مع تقدمها في السن، بسبب التمييز القائم على أساس نوع الجنس الذي تعاني منه مدى الحياة، ولا سيما من حيث التعليم والعمالة، قبل أن ينتهي بها الأمر وهي لا تملك سوى القليل من المدخرات والأصول. وهن محرومات أيضا من حقوقهن بسبب تقاطع الشيخوخة مع الترميل، والإعاقة، وعدم القدرة على المشاركة والمواقف السلبية إزاء قيمتهن وقدراتهن.

86 - وتؤيد مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة التوصية الواردة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019 بضرورة ألا تقتصر الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والدعم المقدم لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، على من يقضون سنوات عملهم في وظائف رسمية بدوام كامل فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضا العاملين في القطاع غير الرسمي. وتؤيد المجموعة بقوة المعاشات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات والممولة من الضرائب، إلى جانب التنفيذ العاجل للغاية 3 للهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.

87 - ويجب على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات للاستعداد لسكان شائخين سيعيشون بصورة متزايدة في البيئات الحضرية. وينبغي أن يكون تيسير الوصول للجميع، بغض النظر عن العمر أو القدرة، مع الالتزام بمبدأ التصميم العام، أولوية في أي تخطيط للبنى التحتية.

88 - ولا يزال إغفال حقوق كبار السن وقدراتهم واحتياجاتهم في حالات الإغاثة الإنسانية مستمرا. وتخفي الثغرات في جمع البيانات بشأن كبار السن أثناء الأزمات الآثار والاحتياجات حسب السن ونوع الجنس

والإعاقة. ويجب إدراج كبار السن في التقييمات وأعمال التخطيط في المجال الإنساني وفي التأهب للكوارث والتصدي لها.

89 - وتؤيد مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة بقوة التوصية الواردة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019 بأن تستند السياسات إلى بيانات طولية مفصلة ومصنفة تتعقب الأفراد خلال دورة الحياة وعبر الأجيال. ويجب تصنيف البيانات إلى فئات عمرية من خمس سنوات على أقل تقدير. وتُحث الدول الأعضاء على المشاركة في أعمال فريق تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن والاستفادة من توصياته.

90 - وسيؤثر الفقر المزمّن وعدم المساواة وعدم ضمان الدخل والأزمات الإنسانية على جميع الأجيال في جميع أنحاء العالم بعد عام 2030، ما لم تُعتمد على الفور سياسات عامة تستند إلى مسار الحياة. وستوفر السياسات الشاملة لجميع الأعمار القائمة على الإطار الدولي لحقوق الإنسان والتماسك فيما بين الأجيال المستند إلى تقاطعات السن ونوع الجنس والإعاقة، في جملة أمور، للناس ضمان الحصول على دخل، وأفضل صحة ممكنة، والسكن اللائق، والأمن الغذائي، والسلامة والتمتع بحقوقهم طوال الحياة.

حادي عشر - مشاركة منظمات المجتمع المدني الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

ليست على الطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

91 - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، لا يزال التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف راكدا، في حين يأخذ التقدم المحرز في تحقيق أهداف أخرى بالتراجع (الهدفان 12 و 13). وفي حين تحتضن المنطقة أسرع الاقتصادات نمواً، يوجد فيها أيضاً الملايين من الفقراء وممن يعانون من نقص التغذية.

92 - ويتعين أيضاً وضع أوجه القصور هذه في سياق الأزمة المتعددة الأبعاد التي تواجه الناس حالياً في المنطقة، والتي تتسم بأزمة الصحة العامة السائدة خلال وباء مرض فيروس كورونا، وعدم المساواة الحاد في الثروة، والأزمة البيئية والمناخية، وأزمة الحقوق الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وقد كشف الوباء كذلك عن فشل الرأسمالية الليبرالية الجديدة في حماية حقوق الناس وتلبية احتياجات الشعوب، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية العامة الجيدة والحماية الاجتماعية الشاملة.

الحواجز العامة التي تعترض سبيل الإجراءات المعجلة والكفيلة بالتغيير من أجل التنمية المستدامة

93 - إن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، لن يتحقق أبداً دون معالجة الأسباب الجذرية للعقبات العامة التي تعترض سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

94 - وعلى الرغم من أن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019 يتناول الآثار السلبية للنظام العالمي الحالي للتجارة والاستثمار واستيلاء الشركات على الأمن الغذائي، فإن التقرير لا يتضمن أي إشارة إلى دور تلك العوامل في إدامة النمو الاقتصادي غير المتكافئ والمدمر أو دوره في إدامة أوجه عدم المساواة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، بما في ذلك من خلال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وينتهك المتهربون من الضرائب، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، القوانين الضريبية الوطنية

ومعاهدات الضرائب والاتفاقات التجارية الثنائية، من خلال إدامة التدفقات المالية غير المشروعة التي تضر بصفة خاصة بالبلدان النامية. ويزداد استيلاء الشركات على الحوكمة والموارد سوءاً، إذ إن الحلول المتعلقة بالتنمية المستدامة تعتمد بصورة متزايدة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسياسات حماية الاستثمار التي تمكن الشركات من التحكم في الموارد الطبيعية والخدمات العامة الضرورية لتحقيق الربح. وتتحكم القطاعات الكبرى في التكنولوجيات وفي كميات كبيرة من البيانات في الثورة الصناعية الرابعة الجارية، على حساب العمال الضعفاء وخصوصية المواطنين العاديين. وتتزايد عمليات حيازة الأراضي بسبب نمو تطوير البنية الأساسية. ويسهم تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في المنطقة في زيادة التسليح والنزاعات. وفي كثير من البلدان، يتسبب إيلاء الأولوية للإنتاج العسكري في تحويل الأموال التي تشتد الحاجة إليها بعيداً عن الخدمات، بما في ذلك التعليم والصحة والإسكان. وفي الوقت نفسه، لا تزال السلطة الأبوية، ونظام الطائفية الاجتماعية، والإقطاع والنزعة الأصولية تؤدي إلى تقادم تهميش المرأة والفئات الأخرى التي تتعرض للتمييز في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك من خلال ما تقوم به المرأة من عمل غير مدفوع الأجر وامتدني الأجر. ولا بد من تمكين الجميع من الحصول على الرفاه في عالم يسوده العدل والإنصاف والمساواة بين الجنسين.

95 - ومن أجل فهم أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والقضايا العامة المتصلة بها، ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ألا يجمع الأهداف في نقاط دخول، بل أن يحدد إسهام كل هدف في نقاط الدخول الست. ويمكن الاطلاع على التوصيات المحددة لآلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن نقاط الدخول الست في تقريرها الكامل.

96 - وتكرر آلية إشراك الجهات صاحبة المصلحة تأكيد موقفها بشأن تعزيز متابعة واستعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى بمبادئ أوضح بشأن المساواة وحقوق الإنسان وتشدد على أهمية العمليات الإقليمية، بما في ذلك إجراء استعراضات وطنية طوعية على أساس إقليمي من أجل تقديم الدعم إلى البلدان من حيث المضمون والعملية. ومن أجل صياغة توصيات عملية المنحى في مجال السياسة العامة، يتعين التعجيل بتحويل الحوار بشأن أهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات إلى معالجة الحواجز العامة.

97 - وينبغي أن يستند عقد العمل إلى حقوق الإنسان والعدالة الإنمائية، باستخدام نموذج لا يعجل بالتقدم نحو زيادة عدم المساواة، أو زيادة الدمار البيئي، أو المزيد من انتهاكات حقوق العمل، بل يرتكز على العدالة المستندة إلى إعادة توزيع الثروة، والعدالة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والعدل بين الجنسين، والعدالة البيئية، والمساواة أمام الشعوب.

ثاني عشر - معا إلى عام 2030

خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المدرجة فيها في مفترق طرق

98 - في وقت تقديم هذه المدخلات، ينتشر مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، إذ أصاب أكثر من مليون شخص وأدى إلى فرض الحجر على بلايين الناس، في حين تبذل الخدمات الصحية قصارى جهودها من أجل التصدي له. وقد ذكر الأمين العام المجتمع الدولي بأن لديه خطة لمواجهة آثار الوباء: خطة عام 2030 وما يرد فيها من أهداف التنمية المستدامة.

99 - ويذكرنا وباء مرض فيروس كورونا بهشاشة الحياة وعواقب عدم الاستماع إلى الأدلة العلمية وعدم التصرف بطريقة موحدة وفي الوقت المناسب.

ست نقاط دخول، ولكن مجهود مشترك موحد

100 - بالنظر إلى أن موضوع عملية استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 يستند إلى نقاط الدخول الست المبينة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، فمن المهم التفكير في الثغرات الواردة فيه. وقد يؤدي تعزيز التركيز على المسائل الفردية وإبراز بعض أهداف التنمية المستدامة، مع ترك الأهداف الأكثر إثارة للجدل، وإن كانت ذات أهمية كبيرة، إلى إغفال أوجه الترابط وإضعاف الطابع الكلي لخطة عام 2030.

101 - وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن تحقيق الأهداف لن يتأتى دون تحقيق العدل بين الجنسين ولا في ظل استبعاد أصوات الأطفال والشباب والنساء. ولا يُعد تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغايات وسيلة للوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عام 2030 فحسب، بل هو أيضا ضرورة عملية وتشغيلية لتعبئة القدرات اللازمة للتعبيل بالإجراءات وتحقيق الأهداف على نحو فعال.

102 - ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تقدم منصة "معا إلى عام 2030" التوصيات التالية:

(أ) **نقطة الدخول 1: رفاه الإنسان وقدراته** - إن الرسالة الواردة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، ومفادها أن الناس يشكلون الرصيد الأكبر في الكفاح من أجل الاستدامة تعيد وضع الناس في صميم ذلك الكفاح، وهو مفهوم ينبغي إدماجه في نقاط دخول أخرى؛

(ب) **نقطة الدخول 2: الاقتصادات المستدامة والعدالة** - من بين النموذجين المتعارضين المعروفين، يتمثل النموذج السائد حاليا في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء بما يجعل الظروف مؤاتية لنمو أوجه عدم المساواة؛

(ج) **نقطة الدخول 3: المنظومات الغذائية وأنماط التغذية** - من المرجح أن تسفر استفادة بعض الناس في مجتمع ما من الزراعة، سواء كان ذلك مرتبطا بالتغذية أو بالصحة، في حين لا يستفيد الآخرون منها، عن السخط والنزاع. ولذلك، من الضروري ضمان استفادة جميع الناس من الإجراءات المتخذة وكفالة أن تكون تلك الإجراءات منسجمة مع الطبيعة؛

(د) **نقطة الدخول 4: إزالة الكربون من مصادر الطاقة وإمكانية حصول الجميع عليها** - مع ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في العالم، يتعين اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز إزالة الكربون، والاستثمار في الطاقات المتجددة، وتحويل قطاع النقل، والتخلي عن إعانات الوقود الأحفوري، والعمل على مستوى العرض والطلب على حد سواء، من أجل المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) **نقطة الدخول 5: تنمية المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها** - بالنظر إلى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن، فإن شمول الجميع ضروري لعدم ترك أي أحد خلف الركب. وتعود النظم الحضرية الميسورة التكلفة للخدمات العامة والتعليم العام والرعاية الصحية العالية الجودة بالفائدة بوجه خاص على الفئات الحضرية الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك الأطفال والشباب؛

(و) **نقطة الدخول 6: التراث الطبيعي البيئي العالمي المشترك** - يتألف التراث الطبيعي البيئي العالمي المشترك من كيان حي مترابط المكونات، يشكل البشر جزءاً لا يتجزأ منه. وينبغي تشجيع البلدان على إدراج إشارات إلى حدود تحمل الكوكب في استعراضاتها الوطنية الطوعية بوصف ذلك وسيلة لمساءلتها في جهودها الرامية إلى حماية التراث الطبيعي البيئي العالمي المشترك.

المجتمع المدني: المساهمة والاعتراف

103 - ينبغي أن تؤخذ التقارير الموازية التي يقدمها المجتمع المدني في الاعتبار بوصفها مساهمات هامة في استعراض التقدم المحرز والحلول التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إدماج الأطفال الذين يمثلون عوامل تغيير بوصفهم جزءاً من المجتمع المدني.

104 - وبالنظر إلى أن منصة "معا إلى عام 2030" تمثل منصة عالمية، فإنها تلتزم التزاماً كاملاً بضمان تقدم العقد من أجل العمل والتنفيذ. ويُطلب إلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تقوم بدورها في فتح وتنشيط السبل التي تسمح للمجتمع المدني بتقديم مساهمات فنية.

ثالث عشر - مجتمعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

105 - لا تزال ممارسات الوصم والتمييز والعنف المتطرفة على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية، التي تعززها قوانين وسياسات تجريرية وعقابية في كثير من البلدان، من بين أكبر الحواجز التي تحول دون إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجتمعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتمنع هذه الحواجز الهيكلية أفراد تلك المجتمعات من تمتعهم بحقوق الإنسان، والمشاركة بصورة مجدية في تحقيق الأهداف وتحقيق كامل إمكاناتهم. وإمكانية أن يحصلوا على حقوقهم الاقتصادية الكاملة وأن يكونوا عمالاً منتجين بالكامل وقادة أعمال تجارية وأصحاب مشاريع هي إمكانية محدودة، بسبب استبعادهم من الفرص التعليمية، والتمييز ضدهم في التوظيف والترقيات، والمضايقة وسوء المعاملة في مكان العمل.

106 - وهناك مجال واسع وسوابق وإبداع بما يتيح إدماج المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الإجراءات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتصميم برامج إنمائية فعالة وتحقيق الأهداف. وفي ضوء موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020، "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، من شأن تعبئة الفئات السكانية التي تركت (أبعد من غيرها) خلف الركب أن تعجل بالعمل وهي بالغة الأهمية بالنسبة للتحول ولتحقيق التنمية المستدامة.

107 - وعلى الرغم من تسجيل نتائج إيجابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك حواجز شديدة تحول دون إدماج مجتمعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، فإن القوانين والسياسات التجريبية والتمييزية والتي تتعامل مع تلك المجتمعات باعتبارها حالات مرضية تجعل تحقيق الأهداف أمراً مستحيلًا. وعلاوة على ذلك، فإن عدم مشاركة هذه الفئات السكانية مشاركة مجدية في صنع القرار والعمليات السياسية

الأخرى التي تؤثر عليهم يعوق مساهمتهم القيمة ويفرز سياسات غير فعالة لا تستهدف تلبية احتياجاتهم الإنمائية الفريدة.

108 - وتمثل السلطة الأبوية ومعيارية الغيرية الجنسية سببين جذريين لعدم المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني، مما يتسبب في الضرر للنساء والفتيات، والأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي الجنساني أو غير المتقيد بالتميمات الجنسانية والرجال والفتيان. وللقضاء على أوجه عدم المساواة تماشياً مع الهدف 10، يجب على الدول أن تحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية، وأن تسن قوانين وتضع سياسات تحمي المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، وتعزز ثقافة تدعم تنوع الميول الجنسية والهويات الجنسية والتعبيرات الجنسية والخصائص الجنسية.

109 - ويجرم ما مجموعه 69 دولة عضوا السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين؛ وثمة قوانين وأنظمة سُنّت في 31 دولة عضوا لتقييد الحق في حرية التعبير فيما يتعلق بقضايا الميل الجنسي (المعروفة باسم "قوانين الدعاية")؛ وثمة قوانين وأنظمة في 41 دولة عضوا تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالميل الجنسي على أن تسجّل بصورة قانونية؛ وثمة قوانين وأنظمة في 68 بلداً عضوا تجرّم عدم الإفصاح عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو تعريض الآخرين له أو نقله إليهم. وتستبعد هذه القوانين المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، مما يتسبب فعلياً في تركهم خلف الركب.

110 - ومن المهم أيضاً إبراز أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، وإن كانوا يتقاسمون تجارب مشتركة للتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية، فإن العديد منهم يواجهون أيضاً أشكالاً متداخلة من التمييز على أساس نوع الجنس، والعمر، والعرق، والأصل الإثني، والقدرة، والطبقة، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، والوضع من حيث الهجرة وغير ذلك من العوامل المسببة للاستبعاد.

111 - وثمة حاجة إلى بيانات دقيقة وكاملة، مصنفة حسب الميل الجنسي، والهوية الجنسية، والتعبير الجنساني، والخصائص الجنسية. ويعد الجمع السليم للبيانات من بين أفضل الطرق لتوجيه العمل المعجل الملموس وتحقيق التحول. وستتيح هذه البيانات وضع قوانين وسياسات قائمة على الأدلة تقيد في تعزيز وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وينبغي استشارة المنظمات التي يقودها أشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين فيما يتعلق بعملية تصنيف البيانات وجمعها.

112 - ومن شأن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يعزز التنفيذ في التزامات الدول التي يحددها القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، يعتمد إعمال الحق في الصحة على إعمال الحقوق المقابلة التي تعالج الأسباب الجذرية للاستبعاد.

113 - وأخيراً، من شأن تمكين المشاركة المجدية لمجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في رصد الأهداف وتحقيقها أن يكفل تلبية السياسات والبرامج والتدابير الإدارية لاحتياجاتهم الفريدة بطريقة فعالة ومستتيرة.

رابع عشر - إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

114 - تبيين الأزمة الصحية الراهنة وآثارها في المدين القصير والطويل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الآثار الناجمة عن نظم الوقاية والاستجابة والدعم ذات القدرات المحدودة. ولتفادي حدوث أزمة مماثلة في المستقبل، من الضروري بناء قدرة أفضل على مواجهة التحديات المقبلة على الصعد المحلي والوطني والعالمي. ومن الواضح أنه لا يوجد فرد ولا مجتمع محلي ولا أمة محصنة ضد الكوارث. ومع تعزيز التأهب لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، من الممكن بناء قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود من أجل الحد من الأثر الاجتماعي والبيئي والمالي لمثل هذه الأحداث غير المتوقعة.

115 - ويوفر إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 توجيهها قيما لاتخاذ إجراءات من أجل التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو متسق. ويوصى باتخاذ الإجراءات العملية السنتي التالية بغية تعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة:

(أ) فهم وإدماج احتياجات وأولويات أكثر الأشخاص تعرضا للخطر من خلال بيانات نوعية وكمية مصنفة؛

(ب) وتخطيط الإجراءات على المستويات المحلي والوطني والعالمي من منظور التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر في جميع أبعاد التنمية المستدامة؛

(ج) والحد من آثار المخاطر وكذلك الآثار الناجمة عن أحداث غير متوقعة أخرى عن طريق معالجة العوامل الكامنة التي تزيد من مواطن الضعف بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

(د) وتعزيز القدرة على الصمود من منظور أكثر الأشخاص تعرضا للخطر من خلال اتباع نهج كلي ومتكامل وشامل لعدة قطاعات إزاء تحقيق الأهداف؛

(هـ) وتنويع الحلول ووضعها في سياقها، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من حكمة الشعوب الأصلية، وحس الابتكار لدى الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والنهج المستمدة من الطبيعة، إلى جانب التكنولوجيات المناسبة والشاملة للجميع، من أجل توسيع نطاق المستفيدين من الحلول؛

(و) وتحقيق اللامركزية في عمليتي صنع القرار وتخصيص الموارد وإضفاء الطابع المحلي عليهما على نحو يعكس القيمة الحقيقية للاستثمار في التنمية المستدامة والقدرة على الصمود في الأماكن التي يجب أن تبدأ فيها تلك الإجراءات.

116 - وسيحدد التنفيذ الجماعي لتلك الاتفاقات في المجتمعات المحلية وفي الحياة اليومية مدى تأثير إطار سندي وخطة عام 2030 في العالم الحقيقي. وإذا نجحت الحوافز المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية واتخاذ إجراءات لزيادة القدرة على الصمود، يمكن تحقيق الأهداف العالمية على نحو أسرع. ولن تتأذى الحلول المنشودة إلا من خلال عملية شاملة للمجتمع ككل: فلا وجود لحلول سحرية أو سياسات مثالية.

117 - ويسعى الفريق، بوصفه آلية إشراك الجهات صاحبة المصلحة التابعة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إلى فتح سبيل للتعاون والتواصل والتآزر وبناء القدرات من أجل الحد من مخاطر الكوارث على نحو شامل للجميع وتشاركي بغية تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود وتحقيق تنمية مستدامة ومرنة حقا.

خامس عشر - الأوساط العلمية والتكنولوجية

118 - يشهد العالم حاليا حالة من الخلل لم يسبق لها مثيل بسبب وباء مرض فيروس كورونا، تسببت في تبعات متتالية وأثار عميقة على النظم الصحية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الآثار الطويلة الأجل المحتملة على جهود التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي تتمثل فيه الأولوية الفورية للبلدان في حل الأزمة الصحية وحماية أكثر الفئات ضعفا، فإن وباء مرض فيروس كورونا يتيح، على المدى الطويل، فرصة هامة لإعادة التفكير في أسس المجتمعات ذاتها والابتعاد عن النظام القائم الذي تترسخ فيه على نحو هيكلي أوجه عدم المساواة من حيث الضعف والأثر البيئي. وفي هذا الصدد، يجب أن تصبح أزمة مرض فيروس كورونا العامل الأكبر للتعجيل بالتحويلات نحو تحقيق عالم أكثر استدامة وإنصافا وصحة.

119 - ويتطلب تحقيق عالم مستدام ومنصف وصحي اتباع نهج تحولات متكامل، على غرار النهج المبين في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، الذي تعالج فيه أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة وعامة، بدلا من معالجتها على أنها مجموعة من الأهداف المنفصلة والغايات والمؤشرات المرتبطة بها. ومع تبقي عشر سنوات فقط، يتعين على البلدان والمناطق أن تصمم وتنفذ على وجه الاستعجال مسارات متكاملة ومراعية للسياق ويمكن بلوغها من أجل تحقيق التحول على جميع المستويات والصعد.

120 - وسيطلب تفعيل إطار شامل ومتكامل للتحول مساهمة أكبر من أوساط العلوم الاجتماعية من أجل تحسين فهم كيفية بدء التحويلات وتكثفها والكيفية التي يمكن توجيهها بها نحو تحقيق نتائج منصفة ومستدامة؛ وعمليات جماعية لتحديد المجالات التي تحتاج إلى العلم والمجالات التي ينبغي إيلاء الأولوية فيها للاستثمارات العامة والخاصة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030؛ وتعاوننا أقوى وأكثر إنصافا في أوساط السياسات والعلوم والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع المستويات والصعد.

121 - وثمة حاجة ملحة بشكل خاص إلى إعادة التفكير في دور التكنولوجيا وأهميتها في تنفيذ خطة عام 2030 والكيفية التي يمكن إعادة توجيهها بها من أجل الإسهام بشكل أكثر جدوى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة كفيلة بإحداث التغيير. وينبغي أن تصبح الآلية العالمية لتيسير التكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة أداة لتقييم ما إذا كان المخزون الحالي من التكنولوجيا والمعارف كافيا لتحقيق الأهداف ومناسبا ليجري نقله إلى جميع أنحاء العالم.

122 - وينبغي أن يأخذ تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعراضها في الاعتبار التهديدات المتعددة والمخاطر المعقدة ومختلف التفاعلات التي يمكن أن تهدد التقدم إذا لم تتسم البرامج بما يكفي من المرونة. ويتطلب وضع تصور للمخاطر وتحديدها وفهمها اتباع نهج متكاملة ومتعددة التخصصات من العلوم، والتعاون بين العلوم والسياسات والعمل الحكومي الشامل لعدة قطاعات. ويشكل تعزيز جمع البيانات وتبادلها أنشطة أساسية نحو تحقيق تلك الغاية.

123 - وبغية زيادة الاتساق والأثر، ينبغي أن تُنفذ خمسة أطر رئيسية للسياسات البيئية، هي خطة عام 2030، وإطار سنداي، واتفاق باريس، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والخطة الحضرية الجديدة، على نحو أحسن تنسيقا لتشكيل برنامج عمل عالمي متكامل من أجل عالم منصف ومستدام وقادر على الصمود.

124 - ويتعين على الدول الأعضاء والمناطق والجهات صاحبة المصلحة النظر على وجه الاستعجال في كيفية استجابتها لحالة طوارئ يمر بها الكوكب وترتفع فيها المخاطر ودرجة الاستعجال على حد سواء، في ضوء تزايد الأدلة على أن التغير البيئي العالمي سيعبر نقاط تحول تؤدي إلى تبعات متتالية على نطاق قطاعات ومناطق متعددة. وسيكون التعلم من أزمة مرض فيروس كورونا مهما، إذ أنه يظهر أن الحكومات قادرة على التصرف بسرعة وحزم في أزمة ما والناس قادرون على تغيير سلوكهم في مواجهة خطر يهدد وجودهم.

125 - ويجب تعزيز الإطار المؤسسي العالمي من أجل التعجيل بالعمل نحو تنفيذ خطة عام 2030. ويتيح استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصة حيوية وضرورية لتحويل المنتدى إلى ساحة قائمة على المعرفة وامتاسكة وعملية المنحى من خلال تحسين تقييم وتحليل المدخلات المرتكزة على الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات لكفالة أن تشكل المدخلات المرتكزة على الأدلة المنبثقة عن المنتدى الرابع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، مصدر إسهام أفضل في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى.